

Distr.: General
17 June 2011
Arabic
Original: English/Spanish



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الرابعة والأربعون
فيينا، ٢٧ حزيران/يونيه - ٨ تموز/يوليه ٢٠١١

وضع الصيغة النهائية لقانون الأونسيتال النموذجي
بشأن الاشتراء العمومي واعتماده

تجميع لتعليقات الحكومات والمنظمات الدولية على مشروع القانون النموذجي
بشأن الاشتراء العمومي

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - التعليقات الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية
٢ ألف - التعليقات الواردة من الحكومات
٢ السلفادور



ثانيا- التعليقات الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية

ألف- التعليقات الواردة من الحكومات

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[التاريخ: ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

١- نودّ التأكيد على أنّ النصّ المنقّح للقانون النموذجي يتّبع نهجاً مرناً غير توجيهي بحيث تستطيع الدول تطويعه لظروفها المحلية دون النيل من طبيعة الاشتراء العمومي ومبادئه وقواعده العامة المنصوص عليها في الديباجة.

٢- ويخضع الاشتراء العمومي في السلفادور لأحكام القانون دون الدستوري *Ley de Adquisiciones y Contrataciones de la Administración Pública* [قانون المشتريات وعمليات الاشتراء التي تقوم بها السلطات العمومية] (اختصاراً 'قانوننا') الذي يجري حالياً تعديله. ونلاحظ بارتياح أنّ القانون النموذجي المنقّح وقانوننا متشابهان بوجه عام - في البنية وفي الإجراءات التي تكفل اختيار المقاولين وفق معايير تقييم موضوعية وقابلة للقياس أو الوصف الكمي، لتتسم عملية الاشتراء بالشفافية وتُستغل أموال الدول استغلالاً جيداً.

٣- وفيما يتعلّق بأوجه التشابه بين القانونين، فمن طرائق الاشتراء المقترحة في القانون النموذجي المنقّح "المنافسة المفتوحة"، وهي طريقة مشار إليها في قانوننا بوصفها "المنافسة أو تقديم العروض، والمنافسة أو الدعوة إلى تقديم العروض". وإنّ لم تكن الطريقتان متطابقتين فإنهما متشابهتان في إجراءات قبول العطاءات واختيار المقاولين، فكلاهما ينطوي على طلب تقديم العروض من المنافسين الذين يجب أن يستوفوا شروطاً معينة ليتمكنوا من تقديم اقتراحاتهم (عطاءاتهم) ولكي يؤخذوا بعين الاعتبار في عملية الاختيار. وتُحدّد معايير التقييم في "وثائق الالتماس" أو في "شروط الالتماس أو تقديم العروض"، التي تُستخدم لتحديد صاحب العرض الفائز الذي يُسند إليه عقد الاشتراء. وفي كلا الإجراءين، يتعيّن على الجهة المشتريّة أن تحفظ ملفاً فيه توثيق كامل لعملية الاشتراء.

٤- وينصّ القانون النموذجي أيضاً على طريقتي الاشتراء المتمثلتين في "طلب عروض الأسعار" و"طلب الاقتراحات غير المقترن بتفاوض" (المادة ٢٨). ونعتقد أنّ هاتين الطريقتين تشابهان إلى حدّ ما عملية "الإدارة غير المقيّدة" الواردة في قانوننا، لأنّه يُطلب بموجبها من الموردّين أن يقدّموا عروضاً للأسعار على غرار العملية المنصوص عليها في القانون النموذجي. ويجب أن تتضمّن هذه العروض عناصر معيّنة تشمل، إلى جانب الأسعار، المواصفات المحدّدة

من قبل السلطة المشتريّة، ويجب تقديم عرض واحد دون الدخول في مفاوضات. وتهدف الإدارة غير المقيّدة إلى تسريع عمليات الشراء وإلى الاشتراء بتكلفة أقل. وتستخدم طريقة الاشتراء هذه للحصول على سلع وخدمات لتلبية الاحتياجات اليومية في المؤسسات.

٥- وينصّ القانون النموذجي على طريقتي "المنافسة المحدودة" و"الاشتراء من مصدر واحد". وتشبه هاتان الطريقتان طريقة "الاشتراء المباشر" المنصوص عليها في قانوننا بقصد أن تستخدم في اشتراء الأعمال أو الخدمات أو اللوازم التي لا يمكن الحصول عليها من أيّ مصدر آخر، أو حيثما يقتضى الأمر حماية حقوق ملكية صناعية أو فكرية، أو في الحالات التي تتطلب تخصيصاً رفيع المستوى. ونتيجة لذلك، لا يوجد سوى عدد محدود من الموردّين بل لا يوجد سوى موردّ واحد له حق حصري في الشيء موضوع العقد.

٦- وتلاحظ السلفادور أنّ القانون النموذجي المنقح يتضمّن طرائق اشتراء غير مشمولة بتشريعاتها المحلية، كالمنافسة على مرحلتين، وطلب الاقتراحات المقترن بحوار، وطلب الاقتراحات المقترن بمفاوضات متعاقبة، والمفاوضات التنافسية، والمنافسة الإلكترونية. وسيكون استخدام هذه الطرائق خطوة إلى الأمام في التنمية الاقتصادية الدولية.

٧- ونحن نعتقد أنّ القانون النموذجي للاشتراء العمومي وإدماجه في تشريعاتنا الوطنية يعود بالفوائد التالية: (١) استخدام طرائق الاشتراء الإلكترونية؛ (٢) إدراج الاتفاقات الإطارية في التعديلات المقترحة؛ (٣) وفيما يتعلّق بالاعتراض والاستئناف، إمكانية تقديم طلب إعادة نظر إلى الجهة المشتريّة، وإمكانية تقديم طلب مراجعة إلى هيئة مستقلة، وأخيراً، إمكانية الاعتراض أو الاستئناف. وهذه الأمور لم تكن منظّمة في الماضي ولكنها تعزّز شفافية الاشتراء العمومي وسرعته وكفاءته.

٨- وتأمّل السلفادور أنّ يحظى القانون النموذجي بموافقة اللجنة، فهو يتضمّن عناصر جديدة تستجيب لضرورة مسايرة العصر في عالم معولم أصبحت فيه التنمية الاقتصادية والتجارية الدولية النطاق من مجالات العلاقات التعاقدية بين الدول. وتجري حالياً مناقشة التنقيحات المدخلة على قانوننا وينتظر الموافقة عليها، ولكنّ ذلك لا ينفي إمكانية القيام في المستقبل بإعادة صياغة هذه الأحكام لتساير التقدّم الذي تأتي به التنمية الاقتصادية الدولية (أسوة بالقانون النموذجي). ويعني ذلك أنه سوف يتعيّن علينا أن ندرج طرائق اشتراء جديدة في تشريعاتنا (كالطرائق المنصوص عليها في القانون النموذجي)، لتيسير وتعزيز مشاركة مقدّمي العروض المحليين والأجانب، وهذا ما يؤدّي أيضاً إلى إدارة أموال الدولة على نحو أفضل.